

التسوية الإسرائيلية: حالة اللاجئين الفلسطينيين

نياب مخادمة

قسم العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، عمان.

مقدمة

يدرك المراقب لسير المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، ومنذ مؤتمر مدريد، أن مسألة اللاجئين وغيرها من مسائل الخلافات الجوهرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، قد أجل التفاوض حولها إلى مفاوضات الحل النهائي، أي إلى المرحلة النهائية في المفاوضات. والحجة في ذلك هي أن دبلوماسية التفاوض، وحرصاً على تقدمها، ترى أن القضايا الخلافية الحادة يستحسن تأجيلها إلى المراحل النهائية في المفاوضات، حتى يتم إنجاز خطوات فعلية حول القضايا التي يقل هامش الخلاف حولها، والتي من الممكن الاتفاق عليها لتشكل هذه الحلول مجتمعة أرضية صلبة في المستقبل يصعب التراجع عنها إزاء أية خلافات قد تنشأ بين الأطراف المتفاوضة. كما أن هذه الحلول قد تمهد الأجواء النفسية للمتفاوضين، بحيث يتفهم كل طرف حجج ومبررات الطرف الآخر، ويكون الجدار الشعبي النفسي أمام كلا طرفي التفاوض قد بدأ هو الآخر يلين ويخفف من حدة تطرفه، خاصة إزاء صراع مسلح استمر زهاء قرن.

وعليه تجيء مسألة اللاجئين الفلسطينيين لتشكل إحدى النقاط الجوهرية الأساسية في مفاوضات الوضع النهائي، إلى جانب المستوطنات، المياه، القدس، الحدود، والأمن، والدولة الفلسطينية، الأمر الذي يؤكد مدى مركزية مسألة اللاجئين في المفاوضات النهائية، ويؤكد كذلك أهمية وكبر حجم هذه القضية التي تشكل قضية أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني.

فإذا كان للفلسطينيين موقفهم الواضح والثابت من مسألة اللاجئين، وذلك بالتمسك بحق العودة إلى ديارهم، مستنديين في ذلك إلى حقهم الطبيعي وإلى الشرعية الدولية المتمثلة بقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ الذي أشار إلى حق العودة والتعويض لمن لا يرغب في العودة، فإن للإسرائيليين، مواقفهم الخاصة بهم إزاء هذه المسألة والتي هي مغايرة تماماً للمواقف الفلسطينية، ولكن نظراً إلى اعتراف طرفي الصراع المباشرين، الفلسطينيين والإسرائيليين، بعضهم ببعض، ودخولهم في

مفاوضات مباشرة، والتوصل إلى اتفاقات حول العديد من قضايا الخلاف، والتوقف عند مسألة اللاجئين، وجعلها على جدول أعمال مفاوضات الوضع النهائي، ضمن توجه لإيجاد تسوية عامة للصراع العربي - الإسرائيلي، فإن هذه المسألة ستفرض نفسها على الطرفين، ولا يستطيع أي منهما، إن كنا جادين في عملية التسوية، الإصرار والإبقاء على مواقفه التقليدية من هذه المسألة، إذ لا بد للوصول إلى تسوية ما، من تنازلات متبادلة إزاء هذه القضية من كلا الطرفين. إن ما يعنينا في هذه الورقة محاولة الوقوف على المواقف الإسرائيلية التقليدية من مسألة اللاجئين الفلسطينيين، وما مدى إمكانية التنازلات الإسرائيلية في هذه المسألة من أجل الوصول إلى حل وتسوية عامة لمختلف جوانب الصراع التي تشكل مسألة اللاجئين الفلسطينيين، باعتقادنا، لب هذا الصراع.

مدخل

تتسم السياسة الإسرائيلية في عملية التسوية مع الأطراف العربية المشاركة مباشرة في هذه العملية، بأنها لا تنوي التوصل إلى اتفاق نهائي مع أي من هذه الأطراف مهما تقدم من تنازلات ومهما تبتد من مرونة وحسن نوايا في عملية التفاوض هذه، ويمكن وضع ذلك من خلال المعاهدات والاتفاقات والخلافات التي بقيت عالقة مع جميع الأطراف العربية المعنية بالتسوية، واستدلالاً على ذلك نشير هنا إلى نماذج وأمثلة على ذلك، ومع جميع الأطراف العربية التي دخلت في عملية التسوية بشكل أو بآخر.

المعاهدة المصرية - الإسرائيلية، أو ما عرف باتفاقيات كامب ديفيد، رغم التنازلات السياسية الكبيرة التي قدمتها مصر في توقيعها هذه المعاهدة، ورغم الثمن السياسي الكبير الذي دفعته مصر لدى توقيعها المعاهدة، خاصة على الصعيد العربي، حيث علقت عضوية مصر في جامعة الدول العربية ونقل مقر الجامعة لأول مرة منذ إنشائها إلى خارج مصر، وما ترتب على هذا النقل من إشكالات قانونية وسياسية ومالية... إلخ. كما جمدت العلاقة بين مصر ومعظم الدول العربية، وتحملت مصر إزاء ذلك أعباء سياسية ومادية وشعبية عربية كبيرة، رغم كل هذا وغيره، فقد تمسكت إسرائيل بمنطقة طابا، هذه الرقعة الجغرافية الصغيرة التي لا تتجاوز مساحتها الكيلومتر المربع تقريباً، والواقعة على البحر الأحمر كآخر منطقة مصرية على خليج العقبة، حيث كانت إسرائيل قد بنت عليها منتجاً سياحياً كبيراً. وأخذت هذه المسألة الكثير من المماطلة والتفاوض والحوار، وبذلت جهود دولية لتسوية هذه المسألة، إلا أن إسرائيل أكدت إصرارها على الاحتفاظ بهذه الرقعة الصغيرة جغرافياً، إلى أن أسفرت الجهود الدولية العديدة قبول الطرفين (المصري والإسرائيلي) بإحالة القضية إلى التحكيم الدولي، الذي أسفرت نتائجه عن أحقية مصر في هذه المنطقة فأعادت مصر بسط سيادتها على منطقة طابا رغم تلكؤ الجانب الإسرائيلي في تنفيذ قرار التحكيم هذا وإصرارها على اشتراطات هدفت إلى ربط تنفيذها لقرار التحكيم بتحديد السيادة المصرية المطلقة على هذه المنطقة.

المسألة الثانية تلك المتعلقة بمعاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، معاهدة وادي

عربة، حيث أصرت إسرائيل على الاحتفاظ بمنطقتين صغيرتين (الباقورة/نهاريم والقمر/تسوفار) تعودان إلى السيادة الأردنية بالأساس، وكانت إسرائيل قد احتلتها في حرب ١٩٦٧. ورغم أن الاتفاق بين الطرفين يشير إلى إعادة هذه الأراضي جميعها، فقد أصرت إسرائيل، وتحت حجج واهية، على الاحتفاظ بهما وبطريقة ملتوية^(١). وتم الاتفاق مع الحكومة الأردنية على احتفاظ إسرائيل بهما بواسطة عقود استئجار لمدة خمسة وعشرين عاماً، على أن تكون السيادة الرسمية عليهما للحكومة الأردنية مع الحفاظ على حقوق ملكية أراض خاصة ومصالح مملوكة إسرائيلية (المتصرفون بالأرض). رغم أن الأردن بقي يسير في مفاوضات مرنة مع الجانب الإسرائيلي وأبدى حسن نوايا ورغبة صادقة في التوصل إلى المعاهدة، ورغم أن العلاقات الأردنية - الإسرائيلية بقيت دافئة فيما بعد، لا تشوبها أي خلافات سوى ما كانت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تقوم به من اختراقات لهذه المعاهدة في ميادين مختلفة، خاصة ميدان الأمن.

إذاً احتفظت إسرائيل لنفسها بمنطقتين صغيرتين من الأراضي الأردنية، رغم توقيع معاهدة سلام مع الأردن، لتبقى نقطة معلقة في المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية، ولتحتفظ إسرائيل لنفسها بفجوة، وإن كانت صغيرة، في هذه المعاهدة.

المسألة الثالثة تلك التي يمكن الإشارة إليها في مسألة الجنوب اللبناني؛ فبعد اضطرار القوات العسكرية الإسرائيلية إلى الانسحاب من أراضي الجنوب اللبناني تحت وطأة المقاومة المسلحة الصلبة لقوات المقاومة اللبنانية، ولقوات حزب الله تحديداً، علاوة على الضغط الدولي على إسرائيل الرامي إلى دفعها للانسحاب من أراضي الجنوب اللبناني من دون شروط، تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم (٤٢٥).

نتيجة لكل ذلك، انسحبت القوات الإسرائيلية، لكنها احتفظت لنفسها بمنطقة صغيرة هي مزارع شبعاء، من أجل عدم إغلاق ملف الجنوب اللبناني نهائياً مع لبنان وإبقائه مفتوحاً أمام أية احتمالات مستقبلية.

أما المسألة الرابعة، فهي المرتبطة بالجانب السوري. فعلى الرغم من أن وسائل الإعلام بقيت تتناقل أخبار ثقل تباطؤ المفاوضات على المسار السوري - الإسرائيلي، فقد ظلت تشير أيضاً إلى أن قضية الخلاف الأساسي بين الجانبين بقيت تتركز حول قضية الوصول السوري إلى مياه بحيرة طبريا، وظهرت هذه كمسألة خلافية كبيرة بين الجانبين، حيث تريد إسرائيل الاحتفاظ بكامل البحيرة وشواطئها، فيما تريد سوريا أن تحتفظ لنفسها بإطلالة على البحيرة عبر شريط على الشاطئ الشرقي للبحيرة (٦ كم تقريباً) كانت سوريا تحتفظ به حتى الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، غير أن إسرائيل تصر على ضرورة العودة إلى اتفاقية ١٩٢٣، تلك الاتفاقية التي منحت سلطات الانتداب البريطاني على فلسطين السيطرة على بحيرة طبريا كلها.

(١) انظر: معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، الملحقان رقما (١ - ب)، و(١ - ج).

وهكذا تريد إسرائيل حتى في حالة التوصل إلى اتفاق مع الحكومة السورية أن تتمسك بهذا الشريط الصغير المحدود لا لسبب إلا للإبقاء على النافذة مفتوحة على الجانب السوري مستقبلاً.

هذا المنهج الإسرائيلي، الرامي إلى إبقاء الأبواب مفتوحة على المستقبل من دون التوصل إلى حل نهائي مع أي طرف من أطراف الصراع مهما كان اعتدال هذا الطرف وتعاطيه بجدية مع التسوية، يمكن إسقاطه على المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية؛ فاتفاق أوسلو ١٩٩٣ جاء بصيغة عامة، غير محدود، فكل بند من بنوده بحاجة إلى اتفاق بذاته، بل إن كل بند قابل لأكثر من تفسير وأكثر من تأويل، مما يجعل الجانب الإسرائيلي، مثلاً، يفسر كل بند من بنود الاتفاق بالطريقة التي تخدم أهدافه وتتماشى مع مصالحه، خاصة أنه الطرف الأقوى مقابل الطرف الفلسطيني. ويمكن هنا أن نتوقف عند قضايا الصراع الجوهرية التي عرفت بقضايا الوضع النهائي (الحدود، القدس، المستوطنات، اللاجئين، الأمن)؛ فمسألة الأراضي التي سيتم التفاوض حولها هي أولاً حول الضفة الغربية وقطاع غزة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الضفة الغربية بالمنظور الإسرائيلي لا تشمل مدينة القدس، وإذا ما علمنا أن مساحة هذه المدينة بهذا المنظور (القدس الكبرى) تعادل تقريباً ربع مساحة الضفة الغربية، فهذا يعني أن المفاوضات ستكون حول ثلاثة أرباع الضفة الغربية، وحول هذه الأراضي تقدمت حكومة شارون الحالية (٢٠٠٠) بمنح الفلسطينيين حوالي ٤١ في المئة منها، أي بعد حذف مدينة القدس والمستوطنات، والطرق الالتفافية منها، مما يؤشر إلى أن إسرائيل لا تريد التنازل عن الأراضي، وأن ما تقدمه ما هو إلا القليل الذي يثير حفيظة الفلسطينيين ويمنعهم من توقيع مثل هذه الاتفاقيات.

الحال نفسه يمكن الحديث عنه حول مدينة القدس، فالتفاوض حولها أولاً يعني حول القدس الشرقية ولا يشمل القدس كلها، باعتبار أن القدس الغربية وضعها محسوم لمصلحة إسرائيل، وفي القدس الشرقية تصر إسرائيل على الاحتفاظ ببعض المناطق مثل حي المغاربة وغيره، والخطورة الأكبر متأتية في هذا الموضوع من أن إسرائيل تريد جزءاً من الحرم القدسي الشريف وما يقع تحته، كذلك حائط البراق - حائط المبكى، وهكذا تريد إسرائيل أن تبقى مسألة القدس معلقة وعدم إغلاقها نهائياً، خاصة أن هذه المناطق التي تنوي الاحتفاظ بها هي مناطق مقدسة للمسلمين كافة، ولا يجرؤ أحد على التنازل عنها حتى لو أراد ذلك.

أما مسألة الأمن التي تتذرع بها إسرائيل باستمرار، فهي تريد الاحتفاظ بمراكز آمنة في مناطق حساسة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. ثم إن إسرائيل تريد أن تبقى المناطق الحدودية للأراضي الفلسطينية مع العرب تحت سيطرتها؛ فمع الأردن تريد أن تبقى مناطق الأغوار على طول الحدود، وبعرض ٥ كم، تحت سيطرتها، كذلك الحال بالنسبة إلى المناطق المتاخمة لمصر، كل ذلك تحت حجج أمنية.

وأكثر من ذلك هو أن إسرائيل تريد أن تبقى الدولة الفلسطينية، إن أنشئت مستقبلاً،

منطقة منزوعة السلاح وناقصة السيادة، وتحت هيمنة ورقابة إسرائيليةتين مستمرتين، الأمر الذي يؤكد أن النوايا الإسرائيلية في المفاوضات العربية - الإسرائيلية بشكل عام، والمفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية بشكل خاص، نوايا غير سلمية ويشوبها سوء النية والأطماع المبيتة، لمآرب صهيونية لا يسعها الوقت الراهن لتنفيذها، لكنها لا تريد أن تلغىها، لذا لا بد من إبقاء الأبواب مفتوحة على مختلف الاحتمالات ومع جميع الأطراف، وإبقاء بعض القضايا معلقة وخلافية مهما تكن صغيرة، ليصار إلى جعلها مفاتيح مستقبلية تثار في الوقت الملائم لتفتح مرة أخرى على الفكرة الصهيونية حينما تغدو الظروف مواتية، وهذا يعني أيضاً أنها لا تريد حلاً سلمياً على المدى البعيد.

ولكن ماذا على جانب مسألة اللاجئين، موضوع البحث؟ هل خرجت هذه المسألة على السياق الإسرائيلي الرامي إلى عدم التوصل إلى حل نهائي، وغلق الملف المعني بها نهائياً، أم هل تنوي إسرائيل الخروج على نسقها هذا والتوصل إلى حل نهائي يضع حداً لهذه المسألة المركزية في الصراع العربي - الإسرائيلي؟

هذا ما سيحاول البحث الإجابة عنه، مما يتطلب أولاً التعرف على طبيعة مسألة اللاجئين الفلسطينيين، وعلى طبيعة الموقف الإسرائيلي ثانياً، وهل سيخرج هذا الموقف على النسق الإسرائيلي الآنف الذكر أم سينسجم معه، ثالثاً.

اللاجئون الفلسطينيون

شهدت فلسطين أكبر عملية إحلال عرفت في التاريخ الحديث، حين استطاعت أقلية أجنبية من طرد الأكثرية الوطنية من ديارها واحتلال أرضها ومسح آثارها الثقافية والعمرانية والتاريخية، حيث نفذت أطراف الحركة الصهيونية بالقوة العسكرية عملية طرد الفلسطينيين من بلادهم تحت ستار الدفاع عن النفس وأصبح بذلك ٨٠٥,٠٠٠ نسمة من سكان فلسطين لاجئين، وهم أهالي ٥٣١ مدينة وقرية، وأصبح عددهم اليوم أكثر من خمسة ملايين لاجئ، منهم ٣,٧ ملايين لاجئ مسجلين لدى الأمم المتحدة^(٢).

وبعد حوالى نصف قرن على هذه العملية، يلتقي الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي للتفاوض حول إحدى أهم نتائجها، وهي مسألة اللاجئين، حيث يحمل كل طرف في ذهنه مفاهيمه ونظراته المختلفة، بل المتناقضة، عما يحمله الطرف الآخر، ولكن ما هو المفهوم العام للاجئين، واللاجئين الفلسطينيين على وجه التحديد.

أشارت اتفاقية جنيف إلى اللاجئين بأنه «كل شخص هاجر خارج البلد الذي يحمل جنسيته، نتيجة لأحداث وقعت وسببت خوفاً له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو بسبب آرائه السياسية

(٢) سلمان أبو ستة، «حق الشعب الفلسطيني في العودة»، ورقة قدمت إلى حلقة نقاشية حول: «فلسطين: نصف قرن بعد النكبة»، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ٢٠٠١/٦/٣٠.

ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف من العودة إلى ذلك البلد»^(٣).

ولقد أعطت بعض المنظمات الإقليمية اللاجئ تعريفات أخرى لكنها لا تخرج في مضمونها عما أتى به تعريف الأمم المتحدة، وأدبيات المفوضية العليا للاجئين، ومعاهدة ١٩٥١ للاجئين، وبروتوكول اللاجئين الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٧؛ فمنظمة الوحدة الأفريقية مثلاً ترى أن اللاجئ «هو تعبير ينطبق على كل شخص أرغم على مغادرة موطنه الأصلي بحثاً عن ملاذ في مكان آخر خارج وطنه المنشأ أو الأصل، وذلك نتيجة عدوان خارجي أو احتلال أو غزو أجنبي أو إحداث خطوة تهدد السلامة العامة في جزء من وطنه أو كله»^(٤).

أما الميثاق الأوروبي، فهو يرى أن اللاجئين «هم أولئك غير القادرين أو غير الراغبين، ولأسباب عدة، في العودة إلى أوطانهم المنشأ»^(٥).

هذه التعريفات المتعددة، وغيرها، لا تخرج عن جوهر مفهوم اللاجئ، حيث تلتقي على اعتبار أن كل إنسان اضطر لأسباب خارجة عن إرادته إلى مغادرة وطنه إلى مكان آخر، ولا يستطيع، كما لا يرغب، في العودة إلى ذلك الوطن.

أما بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين، فقد عرفت وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الدولية (الأنروا) اللاجئ الفلسطيني بأنه الشخص الذي كانت فلسطين مكان إقامته المعتاد لمدة حدها الأدنى سنتان على الأقل قبل الحرب العربية - الإسرائيلية التي حدثت عام ١٩٤٨، وأنه نتيجة لهذه الحرب فقد بيته ومصادر رزقه وترك بلاده^(٦)، ويلاحظ أن هذا التعريف ينسجم في مضمونه مع مضامين التعريفات السابقة للاجئين.

إلا أن مسألة اللاجئين الفلسطينيين لم تتوقف عند حرب ١٩٤٨، بل استمرت طوال النصف الثاني من القرن، بسبب سياسات الضغط والإرهاب والإبعاد الإسرائيلية، حيث اضطرت موجات عديدة من الفلسطينيين إلى الهجرة إلى خارج فلسطين، وظهرت تسميات مختلفة لهذه الموجات المهاجرة، ونظر إلى أولئك الذين غادروا فلسطين منذ حرب ١٩٤٨

(٣) ناجح جرار، **اللاجئون الفلسطينيون** (نابلس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٩٤)، ص ١٠.

(٤) ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية (١٩٦٩)، المادة ١، الفقرة ٢.

(٥) إيليا زريق، **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية**، ترجمة محمود شريح، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات: المسار الفلسطيني - الإسرائيلي؛ ٦ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ١١.

(٦) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٢ الصادر بتاريخ ١٢/٨/١٩٩٧، انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، ٢ قسم في ١١ مج (دمشق؛ بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ - ١٩٩٠)، القسم ٢، ج ١، ص ٣٣٩.

حتى إعلان وحدة الضفتين (الضفة الغربية في فلسطين والضفة الشرقية في الأردن) بوصفهم لاجئين، على اعتبار أنهم غادروا ديارهم أو وطنهم الأصلي إلى وطن آخر. ولكن بعد إعلان وحدة الضفتين، اعتبر كل من هاجر إلى الضفة الشرقية أو الضفة الغربية أنه «نازح»، على اعتبار أنه لم يهاجر خارج وطنه بل نزح من منطقة إلى أخرى داخل الوطن الواحد، كذلك ظهرت تسميات مثل المبعدون، المحرومون من العودة بسبب إشكالية في تصاريحهم... إلخ.

ولقد حدد الوفد الفلسطيني المفاوض في مجموعة العمل الخاصة باللاجئين مفهوم اللاجئين بأنهم « أولئك الفلسطينيون (ومن تحدر منهم) الذين طردوا من مساكنهم أو أجبروا على مغادرتها بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ وكانون الثاني/يناير ١٩٤٩، من الأراضي التي تسيطر إسرائيل عليها في التاريخ الأخير»^(٧).

وبغض النظر عن التعريفات المختلفة والتسميات المتعددة، فإننا معنيون بكل أولئك الذين حرّموا قسراً من الاستمرار في العيش بديارهم، واضطروا إلى الهجرة خارج تلك الديار في مناطق أخرى، بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي، باعتبار أن جميع هؤلاء يعانون نتيجة هذا الاحتلال من فقدان ديارهم وأراضيهم، وحرّموا من العودة إليها نتيجة للحروب العربية - الإسرائيلية المتكررة، وبالتالي فإن كل هؤلاء باعقادنا يقعون تحت خانة «اللاجئون الفلسطينيون» الذين تحتاج أوضاعهم إلى حل عادل ليمارسوا حياتهم العادية، شأنهم شأن الآخرين وعبر نصف قرن، وليس فقط أولئك الذين هجروا في حرب ١٩٤٨ أو في حرب ١٩٦٧.

صحيح أن هذه النظرة سوف تواجه عقبة كبيرة في كيفية التعامل القانوني مع مختلف فئات المهاجرين، وكذلك في إيجاد إحصاءات دقيقة لعدد هؤلاء، ولكن هذه ليست مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فحسب، بل إن مثل هذه المشكلات ترافق عادة حالات الهجرة الكثيرة التي يشهدها عالمنا، إنما يمكن تجاوز كل هذا العقبات بالإرادة الجادة الصادقة الرامية إلى إيجاد تسوية عادلة لمشكلة سياسية يعانيها قطاع كبير من الشعب الفلسطيني.

أما مسألة إيجاد إحصاء دقيق للاجئين الفلسطينيين، فهي فعلاً مشكلة قائمة ومرتبطة في المقابل بالنظريات والمفاهيم المختلفة لمسألة اللاجئين. وعليه، فإن الباحث سيجد أمامه إحصاءات وأرقاماً مختلفة تتعلق باللاجئين الفلسطينيين، والهوة تتسع حينما نطلع على الأرقام المقدمة من الإسرائيليين مقارنة بالأرقام المقدمة من الفلسطينيين، ففيما يشير الإسرائيليون إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين لا يزيد عن ٦٠٠ ألف لاجئ، يشير الفلسطينيون إلى أرقام عالية جداً تصل إلى أربعة ملايين لاجئ، حسب آخر تقدير لعام ١٩٩٥.

ولكن نرى من الأنسب أن تكون إحصاءات الأنروا الأقرب للاعتماد، باعتبار أنها

(٧) زريق، المصدر نفسه، ص ١٥.

صادرة عن منظمة دولية تحظى بدعم وتأييد دول العالم. وعليه، سنتجنب مختلف التقديرات، سواء منها الفلسطينية أو الإسرائيلية أو غيرها، إلا بقدر ما يتطلبه الوقوف عند وجهة نظر وموقف هذه الأطراف من المشكلة.

تشير إحصاءات الأنروا لعام ١٩٩٥ إلى عدد اللاجئين على النحو التالي:

يقيم في الأردن ٢٨٨١٩٧، ١ لاجئاً، فيما يقيم في لبنان ٢٤٦١٦٤ لاجئاً. أما في سوريا، فهناك ٣٣٧٣٠٨ لاجئين، وفي الضفة الغربية ٥١٧٤١٢ لاجئاً، وفي قطاع غزة ٢٨٣٥٦٩ لاجئاً، وهذا يعني أن مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين (في الأنروا) يصل إلى ١٧٣,٦٤١, ٣ لاجئاً^(٨).

إلا أن هذا الإحصاء يواجه معارضة من قبل الجانب الفلسطيني، فالكاتب ناجح جرار، مدير البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية في جامعة النجاح، يعتقد أن ٢٥ في المئة من اللاجئين الفلسطينيين لم يتم تسجيلهم في سجلات الوكالة، وذلك بسبب التعريف غير العملي الذي وضعته الوكالة للاجئين، وكذلك بسبب تحديدها موعداً أخيراً لتسجيل اللاجئين، حيث لم يتسن للجميع إمكان التسجيل، خاصة أولئك الذين تخلفوا عن التاريخ المحدد^(٩).

بالمقابل، هناك العديد من اللاجئين خارج دول الطوق، فهناك مثلاً حوالى ٢٤٠ ألفاً في السعودية، و١٠٤ آلاف في الإمارات، و٢٠٠ ألف في أوروبا، و٢٢٤ ألف في أمريكا^(١٠). وبشكل عام، فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين يشكل زهاء ٧٠ في المئة من أهم المكونات الأساسية للقضية الفلسطينية، التي تعنى بغالبية الشعب الفلسطيني، وتعنى كذلك بعمق مأساة هؤلاء الذين يعود الدور الأساسي لهم في بقاء القضية الفلسطينية حية مستمرة رغم محاولات الإذابة والطمس التي تعرضت له من جهات عدة، وعلى مدار نصف قرن.

بقي الموقف الإسرائيلي من مسألة اللاجئين الفلسطينيين على وضعه التقليدي، الراضى للاعتراف بمسألة اللاجئين أو لأية مسؤولية تقع عليها بشأنها.

وتكاد تجمع مختلف الأوساط الإسرائيلية على موقف واحد ثابت ودائم من مسألة اللاجئين الفلسطينيين، وتستثنى من هذا الموقف أصوات متواضعة، من الصعوبة الإشارة إليها، وخاصة تلك الأصوات الجديدة، التي ارتفعت باسم المفكرين الشباب، أو ما عرف مجازاً بـ «ما بعد الصهيونية»، وأحزاب أخرى صغيرة محدودة الفاعلية، وخاصة الأحزاب

(٨) عن تقارير الأنروا، انظر: فالج الطويل، **اللاجئون الفلسطينيون قضية تنتظر حلاً** (عمّان: مطبعة ابن خلدون، ١٩٩٦)، ص ٢٢ - ٣٣.

(٩) جرار، **اللاجئون الفلسطينيون**، ص ٤٠ - ٤١.

(١٠) انظر العدد الخاص بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على اغتصاب فلسطين: مها عبد الهادي، «إشكالات الشتات الفلسطيني»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٦، العدد ٥ (أيار/مايو ١٩٩٨)، ص ٥٩ وما بعدها.

العربية واليسارية في إسرائيل والتي أخذ دورها يتصاعد في الآونة الأخيرة.

لقد بقيت الافتراضات الإسرائيلية العديدة إزاء مسألة اللاجئين الفلسطينيين في معظمها تنظر إلى المشكلة باعتبارها مسألة ثانوية، مرفقة هذه النظرة التصغيرية بحلول موازية مثل التوطين والتعويض^(١١)، بل إنها تتجاهل مسألة اللاجئين، وتظهر بمظهر المتردد الذي لا يتخذ قراراً حاسماً، ولا تعترف بأية مسؤولية لها عن هذه المشكلة، وبالتالي ترفض الاعتراف بأي قرار يتعلق باللاجئين الفلسطينيين على اعتبار أن اعترافها بهذا القرار يعني إقرارها بمسؤولياتها عن نشوء المشكلة، وبالتالي تحملها تبعيتها. ويقول رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شمعون بيريس، الذي يوصف عادة بأنه مهندس عملية السلام في المنطقة: يزعم العرب أن إسرائيل هي المسؤولة عن مشكلة اللاجئين، نظراً إلى أنها تمسك بالأراضي التي جاء منها اللاجئون قبل الحرب، ونظراً إلى أن القوات الإسرائيلية حسب قولهم طردت هؤلاء الناس من ديارهم^(١٢). وتتصل إسرائيل من أية مسؤولية لها عن هذه المسألة، حيث يؤكد ذلك شمعون بيريس قائلاً: «تفرض إسرائيل من جهتها هذا الادعاء». ويضع المتحدثون باسمها المسؤولية على كاهل القادة العرب، لأنهم دعوا الناس إلى ترك مناطق القتال حيث كان لديهم الأمل الواهي بكسب الحرب سريعاً ومحو إسرائيل من الخريطة. ويتساءل بيريس باستغراب وتجاهل الحقيقة قائلاً: لقد فازت إسرائيل في الحرب، وترك السكان المحليون في الخارج، فهل ينبغي اعتبار إسرائيل مسؤولة عن واقع أن البلدان العربية لم تستوعب لاجئها العرب^(١٣).

والرواية الإسرائيلية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين بأنهم قد خرجوا أو هربوا بناءً على دعوة الملوك والرؤساء العرب حتى يتسنى لجيوش هؤلاء حرية الحركة في حربهم مع الصهيونية من دون أن يتعرض السكان العرب للأذى، هذه الرواية التي يكررها القادة الإسرائيليون وصولاً إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بنيامين نتنياهو، الذي يقول هو الآخر: في اليوم الذي هاجمت خمسة جيوش عربية دولة إسرائيل، أعلن عزام باشا، سكرتير عام الجامعة العربية آنذاك – ستكون هذه حرب إبادة، مذبحه عظيمة سيتحدث التاريخ عنها كما تحدث عن مذابح المغول والصليبيين، وعليه فقد أمرت الحكومات العربية السكان الفلسطينيين بمغادرة قراهم ومدنهم وفتح الطريق أمام الجيوش العربية المتقدمة^(١٤).

(١١) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(١٢) شمعون بيريس، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، ط ٢ (عمان: دار الجليل، ١٩٩٦)، ص ١٨١.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(١٤) بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، ترجمة محمد عودة الدويري؛ مراجعة وتصويب كلثوم السعدي، شخصيات صهيونية؛ ١٤، ط ٢ (عمان: دار الجليل، ١٩٩٦)، ص ١٩٧.

ويؤكد نتنياهو الموقف الإسرائيلي القائل إن العرب هم سبب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وإن الحكومات العربية هي التي أمرت السكان الفلسطينيين بمغادرة منازلهم، ويستشهد بمقتطفات من بعض المصادر العربية، فمثلاً يشير إلى أنه في شباط/فبراير ١٩٤٩ كتبت صحيفة فلسطين الأردنية أن الدول العربية شجعت العرب الفلسطينيين على مغادرة بيوتهم لوقت ما، كي لا يعيقوا تقدم الجيوش العربية، أما صحيفة الهدى اللبنانية الصادرة في نيويورك، فيشير إليها نتنياهو بأنها ذكرت في حزيران/يونيو ١٩٥١ قائلة: «تعهد السكرتير العام للجامعة العربية عزام باشا بأن احتلال فلسطين وتل أبيب سيكون بسيطاً كنزهة عسكرية.... وقبل عرب فلسطين نصيحة إخوتهم لترك منازلهم وممتلكاتهم والإقامة لوقت ما في الدول الشقيقة المجاورة، كي لا تحصرهم نيران مدافع الجيوش العربية»، وفي هذا الصدد يشير أيضاً إلى صحيفة أخبار اليوم القاهرية الصادرة عام ١٩٦٣ (من دون ذكر اليوم أو الشهر): جاء الخامس من أيار/مايو في ذلك اليوم توجه مفتي القدس إلى عرب فلسطين، داعياً لمغادرة البلاد لأن الجيوش العربية تستعد للدخول وخوض الحرب عوضاً عنهم^(١٥).

وأكثر من ذلك، يشير نتنياهو إلى حرص الإسرائيليين على الفلسطينيين بأنهم – أي اليهود – كانوا يطلبون منهم عدم ترك منازلهم والهجرة للخارج، «ففي عدة أماكن مثل طبريا، توسل اليهود لجيرانهم العرب البقاء في أماكنهم»^(١٦).

بل إن شمعون بيريس ينكر وجود أوامر أو خطط إسرائيلية لطرد العرب إلى خارج فلسطين، ويقول «إنني أعرف من بن غوريون بوصفي قريب الصلة به وبجيله من القادة، أنه لم يصدر أمراً بصفته رئيساً للوزارة ووزيراً للدفاع خلال حرب الاستقلال، بطرد أي إنسان من أراضيه أو داره»^(١٧).

ويؤكد نتنياهو هذا الأمر قائلاً: «لا يجوز أبداً وصف خروج العرب من البلاد بأنه جاء نتيجة لأعمال طرد»^(١٨).

رغم هذه الادعاءات الإسرائيلية (التي لا يقبلها أي عاقل) بأن العرب تركوا البلاد من دون قتال رغم استجداء اليهود لهم بالبقاء، ورغم ادعاءات نتنياهو بأنه اقتبس بعض الاستشهادات من بعض المصادر العربية، فإننا بدورنا نحيل نتنياهو وشمعون بيريس وكذلك مختلف المسؤولين الإسرائيليين الذي يحاولون التنصل من أية مسؤولية عن هذه المسألة وغيرها، إلى ظاهرة المؤرخين الجدد أو الذين يسمون «ما بعد الصهيونية»، رغم أنها ظاهرة جديدة متواضعة ولكنها ناشطة وتستند إلى وثائق من الأرشيف الإسرائيلي نفسه الذي يفرج

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(١٧) بيريس، المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(١٨) نتنياهو، المصدر نفسه، ص ٢٠١.

عن وثائقه بعد مرور ثلاثين عاماً عليها. ماذا يقول «المؤرخون الجدد» في هذا الأمر؟ يعلق إيلان بابي قائلاً: «إذا كان الفلسطينيون قد ولوا مدبرين من دون أن يقاتلوا، فأين هي البطولة»^(١٩)، ويزيد بابي قائلاً: «هذه البطولة التي ما انفك الخطاب الرسمي ينسبها إلى أبناء إسرائيل وحتى لو لم تكن القصة المروية قصة بطولية فإنها تظل قصة مأساة»، وما لبث فريق المؤرخين الجدد يتحدثون الرواية الإسرائيلية المتعلقة بالهجرة الجماعية الفلسطينية مؤكداً أن هؤلاء قد أبعادوا عن طريق الطرد^(٢٠). ويقول هؤلاء المؤرخون الجدد «أن المطامع الصهيونية قد تم تحقيقها».

عودة سريعة إلى بعض أطروحات الرعيل الأول من الإسرائيليين كفييلة بدحر الادعاءات الإسرائيلية الراهنة إزاء مسألة اللاجئين، فهي هو مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هرتزل يقول «إن الدولة اليهودية لن تقوم إلا بالاستيلاء على الأراضي العربية وشن حرب إبادة ضد السكان الأصليين»^(٢١). كما أن رئيس مجلس إدارة الصندوق اليهودي يرى أن الاستيلاء على الأراضي العربية بالقوة وترحيل العرب القاطنين عليها إلى البلاد المجاورة أمر ضروري، على اعتبار أن المشروع الصهيوني أغلى وأنبل من المحافظة على مئات الألوف من الفلاحين العرب^(٢٢). وانسجماً مع هذا التوجه، قام الإسرائيليون بارتكاب سلسلة من المجازر تقضي بها على قسم من السكان وحتماً سوف يفر القسم الآخر، وهذا ما يفسر مجزرة دير ياسين وغيرها من المجازر ضد السكان العرب حيث ارتكب اليهود ٢٥ مذبحة لم تكن مجزرة دير ياسين أبشعها ولا أشرسها، إذ قتل اليهود في قرية الدوايمة ٣٥٠ عربياً بشكل بشع حيث هشموا رؤوسهم بالبلطات^(٢٣).

كما يشير د. سليمان أبو ستة إلى أن القوات الإسرائيلية قامت بإخراج ٤١٣ ألف عربي فلسطيني من ديارهم قبل انسحاب القوات البريطانية من فلسطين، وطردت أهالي ٥٠ قرية تحت ضغط هجوم قادم و٢٨٠ قرية بسبب الخوف من الهجمات الإسرائيلية، إلى أن غادر ٧٠ في المئة من الفلسطينيين ديارهم مكرهين^(٢٤). وإن الظروف المحلية والإقليمية والدولية قد خدمت الصهيونية على حساب السكان المحليين في فلسطين وأن قصة حرب ١٩٤٨ ليست سوى قصة «مأساة إنسانية» جرى تشريد السكان الفلسطينيين

(١٩) إيلان بابي، «ما بعد الصهيونية: توجهات جديدة في الخطاب الأكاديمي الإسرائيلي حول الفلسطينيين والعرب»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣١ (صيف ١٩٩٧)، ص ٧٧ - ٩٥.

(٢٠) وليد الخالدي، الصهيونية في مئة عام: من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي، ١٨٩٧ - ١٩٩٧ (بيروت: دار النهار، ١٩٩٨)، ص ٨٣.

(٢١) عبده الأسدي، «قضية اللاجئين الفلسطينيين من المنظور الإسرائيلي»، صامد الاقتصادي، العدد ١٠٥ (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ١٠٩ - ١١١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٠٩ - ١١١.

(٢٣) عاطف عدوان، «أسس وقواعد العامل مع الطروحات الإسرائيلية حول اللاجئين»، ورقة قدمت إلى: مؤتمر مستقبل فلسطين، عمان، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(٢٤) المصدر نفسه.

فيها وفق خطة مسبقة من القيادة الصهيونية، وأن الظروف المحلية والإقليمية والدولية قد خدمت الصهيونية^(٢٥).

وهنا نريد فقط أن نثير بعض التساؤلات في هذا المضمار، كيف يفسر زعماء إسرائيل سلسلة المجازر التي اقترفوها بحق الأبرياء الفلسطينيين التي تكفي مجزرة واحدة فقط لإثارة الرعب والذعر في نفوس المواطنين؟ ثم كل تلك منظمات الإرهاب والقتال ونتائجها، ألم يكن لها تأثير على الناس ليبحثوا عن مكان آمن لهم؟

إن التجاهل الإسرائيلي لمسألة اللاجئين، في محاولة الهروب من المسؤولية، لم تسعفه رؤية حتى أقرب أصدقاء إسرائيل لهذا الموضوع، فحينما طلب الرئيس الأمريكي ترومان من رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون كي يقبل بعودة ٢٠٠ - ٢٥٠ ألف لاجئ فلسطيني رفض بن غوريون هذا المطلب ولكن أبقى الباب مفتوحاً أمام إمكانية القبول بالتعويض، خاصة وأن مصدر التعويض كان المجتمع الدولي وبضمانة من الدول العربية^(٢٦)، وبعد ذلك وافقت إسرائيل، امتثالاً لمزيد من الضغط الأمريكي، على قبول عودة مئة ألف لاجئ فلسطيني، إلا أن العرب رفضوا الاقتراح الإسرائيلي هذا بسبب ضالة العدد، كما أن إسرائيل تراجعت عنه فيما بعد.

ومنذ ذلك الوقت ترفض إسرائيل باستمرار التعامل مع قضية لاجئي عام ١٩٤٨ إلا في إطار تسوية شاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي وبحيث يكون التعويض على أساس إجمالي ولا يحتسب فردياً، أي دفع تعويض توطئ للاجئين في الدول المستضيفة على أن يوفر المجتمع الدولي هذا المبلغ، وكذلك ضرورة رفع المقاطعة العربية عن إسرائيل ثم التعويض على اليهود الذين انتقلوا من الدول العربية إلى إسرائيل، حيث كانت إسرائيل تعرف أن هذا أمر صعب التحقيق ويستغرق وقتاً طويلاً، لذا فليس غريباً أن تضع إسرائيل اللاجئين في آخر جدول أعمال الاتفاق مع الفلسطينيين.

لقد رفضت إسرائيل في وقت مبكر قبول قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ والمتضمن الفقرة الحادية عشرة التي تشير «إلى حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض»، والرفض الإسرائيلي هذا متأث من خشية أن يكون القبول به إقراراً إسرائيلياً بالمسؤولية عن مشكلة اللاجئين، هذه المسؤولية التي تترتب عليها أمور عدة، منها حرمان إسرائيل من حق النقض والرفض لهذه المسؤولية ومنعها أيضاً من التحكم بعدد اللاجئين الذين سيسمح لهم بالعودة مستقبلاً، والحكومة الإسرائيلية ترفض عودة اللاجئين أيضاً على أساس عملي، أي لا إمكان عملياً لإعادة اللاجئين الفلسطينيين

(٢٥) محمد رشاد شريف، «ما بعد الصهيونية: ظاهرة هامشية»، شؤون الأوسط، السنة ٨، العدد ٧٢ (أيار/مايو ١٩٩٨)، ص ٣٣.

(٢٦) شولومو غازيت، «قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٢ (ربيع ١٩٩٥)، ص ٧٨ - ١١٣.

إلى منازلهم وأراضيهم من دون تقويض نسيج الشعب والمجتمع الإسرائيليين، حيث إن قسماً كبيراً من المستوطنات الإسرائيلية مشيد على أرض كان يسكنها عرب فلسطينيون، وإعادة مثل هؤلاء يعني اقتلاع مئات الآلاف من الإسرائيليين، مما سيلحق هزة مدمرة بالنسيج الاجتماعي في إسرائيل^(٢٧)، بل إن شمعون بيريس، وبالتالي حزب العمل الإسرائيلي، يرفضان عودة اللاجئين من منظور أيديولوجي، فبيريس يرى أن إسرائيل يجب أن تحافظ على نفسها كدولة ذات قومية «يهودية» وأن عودة اللاجئين تعني أن تصبح إسرائيل دولة ثنائية القومية.

إن رفض إسرائيل الاعتراف بالقرار ١٩٤، الذي يشار إليه بـ «قانون العودة أو التعويض»، وبالتالي عدم الاعتراف بمسألة اللاجئين الفلسطينيين، لا يقتصران على عدم الرغبة في عودة الفلسطينيين إلى ديارهم، بل يتعدىانه إلى حتى التحفظ القاطع تجاه أي التزام بدفع تعويضات للاجئين الفلسطينيين، فحتى لو لم تكن إسرائيل مسؤولة عن مسألة اللاجئين الفلسطينيين، فإن هؤلاء في جميع الأحوال تركوا أملاكهم، واستفادت منها إسرائيل، فمن حق هؤلاء إذا رفضت عودتهم أن يطالبوا على الأقل بتعويض عن أملاكهم، وحجة إسرائيل في ذلك، أي في رفض مبدأ التعويض، هي أن العرب كانوا قد هجروا مئات الآلاف من اليهود إلى إسرائيل، وأن هؤلاء كانوا قد تركوا ممتلكاتهم، وإذا طلب من إسرائيل تعويض اللاجئين الفلسطينيين فعلى العرب بالمقابل تعويض اللاجئين اليهود عن ممتلكاتهم التي خلفوها^(٢٨). إزاء هذا الرفض الإسرائيلي، وإزاء ضغوط الحالة الكبيرة للاجئين الفلسطينيين، هل يبقى التجاهل والتنكر للمسألة هما الحل؟

المواقف الإسرائيلية التقليدية

يمكن استخلاص المواقف الإسرائيلية التقليدية من مسألة اللاجئين في النقاط التالية:

- ترى إسرائيل أنها ليست مسؤولة عن قضية اللجوء الفلسطيني، وأن المسؤولية برمتها تقع على عاتق الدول العربية التي سهلت للفلسطينيين الهجرة تحت عنوان فتح الطريق أمام الجيوش العربية لتحرير كامل فلسطين، وأن هذه الهجرة مؤقتة.
- وعليه، فإن إسرائيل لا تتحمل أية مسؤولية، سواء من النواحي القانونية أو السياسية أو الأخلاقية، باعتبارها ليست طرفاً رئيسياً في هذه القضية.
- كما أن العرب مسؤولون عن مسألة اللاجئين، فهم يتحملون وزر هذه المسألة، سواء التوطين داخل الدول العربية أو المساعدة في إعادة التأهيل، أو قضية التعويض والمراد بها أن تدفع للدول المضيفة بهدف المساعدة على التوطين ودمج اللاجئين في المجتمعات، وكذلك يجب أن تشارك فيها الدول العربية.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٩١.

● تربط إسرائيل باستمرار بين مسألة اللاجئين الفلسطينيين واليهود الذين خرجوا من الدول العربية وهاجروا إلى إسرائيل باعتبارهم لاجئين يهوداً، وأن ما ينطبق على اللاجئين الفلسطينيين ينطبق بدوره على اللاجئين اليهود.

● تشير إسرائيل إلى واجبها الأخلاقي والإنساني في هذا الصدد، حيث يمكن أن تساعد في جمع شمل بعض العائلات الفلسطينية بقدر ما ستسمح الظروف السياسية والأمنية بذلك.

مستجدات الموقف الإسرائيلي

إن الموقف الإسرائيلي التقليدي من اللاجئين، والذي كما أشرنا سابقاً يتجاهل مسألة اللاجئين، لم يبق على حاله إزاء عوامل عديدة، على رأسها إصرار اللاجئين على العودة إلى مساكنهم رغم مرور زمن طويل، وكذلك رفض الحكومات العربية مبدأ التوطين واستيعاب اللاجئين، كما أن ظهور منظمة التحرير الفلسطينية كمؤسسة كيانية فلسطينية، وعلى أيدي اللاجئين أنفسهم، كل هذا حال دون تحقيق أهداف إسرائيل في طمس هذه القضية رغم سياسات إسرائيل المستمرة إزاء ذلك، حيث تدير القرى وتمنع العرب من العمل في أراضيهم المهجورة وتوطن اليهود في المناطق العربية المهجورة، فقد تجاوب رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول دافيد بن غوريون مع الضغوط الدولية قائلاً: «إذا أجبرت إسرائيل على إعادة اللاجئين، فإنها تسمح بعودة عدد محدود من سكان المدن الحرفيين ولكنها لا تسمح أبداً بعودة أي من القرويين»^(٢٩).

كما أن موشيه شاريت، وزير خارجية إسرائيل في حينه، قال: «تتعاطف إسرائيل مع آلام اللاجئين وعذابهم إلا أنها مع ذلك وبالنظر إلى اعتبارات أمنية واهتمامها باستقرار السلام في المستقبل لا يمكنها أن توافق على عودتهم»^(٣٠).

رغم ذلك، فإنه نتيجة للعوامل المتعلقة بالفلسطينيين والتي أشرنا إليها آنفاً، ونتيجة للموقف الدولي الداعي إلى عودة اللاجئين إلى ديارهم وعدم إمكانيته تجاوز اللاجئين الفلسطينيين واستثنائهم من هذا الموقف، فقد تقدمت إسرائيل بالعديد من الخطط المتعلقة بالتسوية والتي كما أشار الباحث نواف الزرو «إلى أنها أكثر من عشرين خطة إسرائيلية رسمية»^(٣١).

ففي عام ١٩٧٣ طرح إسرائيل غاليلى، الوزير في حكومة حزب العمل، مشروعاً خلاصته ترمي إلى «تأهيل اللاجئين الفلسطينيين بتوفير مساكن لهم مجاورة للمخيمات، أو

(٢٩) زريق، *اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية*، ص ١٢٤.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٣١) نواف الزرو، «مشاريع التصفية الاسرائيلية للمخيمات الفلسطينية»، *صامد الاقتصادي*، السنة ١٣، العدد ٨٣ (كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ١٩٩١)، ص ١٣٤.

تحويل المخيمات إلى مدن، أو دمجها في البلديات المجاورة»^(٣٢). وفي عام ١٩٧٥، دعا حزب الليكود في برنامجه إلى تسوية قضية اللاجئين على أساس مقايضة الناس والممتلكات بين اللاجئين الفلسطينيين والمهاجرين اليهود من الدول العربية^(٣٣).

في عام ١٩٨٢ دعت حكومة مناحيم بيغن إلى «دمج اللاجئين في الضفة الغربية وغزة في المدن المجاورة عن طريق نقل ربع مليون لاجئ من مخيماتهم»^(٣٤).

وفي عام ١٩٩٤ نشرت الحكومة الإسرائيلية وثيقة عن مسألة اللاجئين توجز موقفها على النحو التالي: إن مسألة لاجئي ١٩٤٨ هي من صنع العرب، وأن نحو ٦٠,٠٠٠ لاجئ يهودي اضطروا في بداية الخمسينيات للهرب من الدول العربية؛ فهو متعلق بمجموعة وليس بأفراد^(٣٥).

وبناءً عليه طرأت على الموقف الإسرائيلي التقليدي الراض للإقرار بمسألة اللاجئين تعديلات عديدة وإن كانت طفيفة لكنها لم تخرج عن محاولاتها لتمييع القضية والهرب من المسؤولية.

وفي هذا السياق لجأت إسرائيل إلى تجزئة موضوع اللاجئين، وذلك بتقسيم اللاجئين إلى عدة فئات، ووضع مواصفات خاصة لكل فئة، وإخضاع كل جماعة لاعتبارات معينة، والاعتراف بجزء من بعضها والتجاهل الكلي للبعض الآخر، وهكذا ظهرت التصنيفات التالية:

● لاجئو ١٩٤٨، وهذا العدد غير متفق عليه حتى من قبل المسؤولين الإسرائيليين أنفسهم وإن كانت تقديراتهم تتراوح ما بين ٦٠٠ – ٦٥٠ ألفاً.

● لاجئو ١٩٦٧، الذين يطلق عليهم «النازحين»، وأن كان قسماً منهم لم يستقر في الأردن، ولم يعد ينطبق عليه مصطلح النازحين، ثم غموض الموقف نهائياً إزاء هؤلاء النازحين بعد قرار فك الارتباط الأردني - الفلسطيني عام ١٩٨٩، وهل أصبح هؤلاء لاجئين، أم بقوا نازحين، أم غير ذلك، وحتى هؤلاء يصار أيضاً إلى تصنيفهم ضمن جماعات متعددة مثلاً:

– إجراءات لم الشمل: من يقع ضمن الجماعة التي تنطبق عليها هذه الإجراءات.

– قضايا أفراد سينظر في أمورهم، كل فرد على حدة.

– أولئك الذين تقبل عودتهم حسب اعتبارات خاصة للسلطات الإسرائيلية.

(٣٢) زريق، المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

● أفراد العائلات المتأخرة: وهؤلاء هم الذين خرجوا بتصاريح رسمية إسرائيلية لكنهم منعوا من العودة من قبل السلطات الإسرائيلية، إما لأنهم فقدوا تلك التصاريح وإما لانتهاء مدتها، وإما لعدم رغبة المسؤولين على الجسر في إدخالهم، وهؤلاء تقدر الحكومة الأردنية عددهم بحوالي ٨٠,٠٠٠ نسمة^(٣٦).

ورغم أن وثائق مؤتمر مدريد، والمفاوضات التي تلتها وكذلك مختلف الاتفاقيات التي وقعت من بعد، أشارت إلى أن المرجعية هي قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٢٣٨، فإن هذين القرارين أتيا ليعالجا ما أسفرت عنه حرب ١٩٦٧، وتجاهلا كلياً كل ما كان قد حدث من حروب وتشرد قبل هذه الحرب. ونستطيع القول إن كل ما جاء من اتفاقات ومعاهدات في إثر مؤتمر مدريد كان يعني نتائج حرب ١٩٦٧، ويعني بالنسبة إلى الفلسطينيين بالذات معالجة أوضاع الضفة الغربية وقطاع غزة على وجه التحديد.

أما ما ورد في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بصدد اللاجئين، وإن كان البعض يسقطه على لاجئي حرب ١٩٤٨، على اعتبار أن لاجئي حرب ١٩٦٧ نازحون وليسوا لاجئين، فحتى لو أخذنا بأن القرار يعني اللاجئين، فإن هذا القرار أولاً لا يتطرق إلى قضية اللاجئين إلا في حدود صياغة عامة تطالب بحل هذه المشكلة حلاً عادلاً، ثم ثانياً إن مصطلح اللاجئين جاء عائماً غير محدد، فأى لاجئين يقصد هذا القرار، هل هم لاجئو ١٩٤٨، أم لاجئو ١٩٦٧، أم اللاجئين بشكل عام، الفلسطينيون منهم والإسرائيليون في حرب ١٩٤٨، كما يحلو لإسرائيل أن تسمي من هجرتهم هي بوسائلها المتشعبة بأنهم لاجئون وهم معنيون بهذا القرار وبغيره من القرارات التي تتعلق باللاجئين رغم أن المفهوم العام للعرب أن اللاجئين هم اللاجئين الفلسطينيون، وحيث إن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ قد أتى نتيجة لحرب ١٩٦٧، فهناك لاجئون سوريون هجروا الجولان نتيجة للعدوان الإسرائيلي، وآخرون من مصر نتيجة احتلال سيناء، وآخرون من لبنان نتيجة احتلال جنوب لبنان، وإن كان هؤلاء - المصريون، السوريون، اللبنانيون - قد ينطبق عليهم مصطلح نازح الذي يعني نزوح الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى منطقة أخرى داخل إقليم الدولة، فهذا باعتقادنا حينما تصيب الدولة كوارث طبيعية أو اضطرابات داخلية، وليس نتيجة لعدوان خارجي يحتل أراضي هؤلاء ومنازلهم ويحرمهم من العودة، وهذا الأمر يعود إلى رجال القانون بشكل أساسي، فهذا موضوعهم.

وحتى لو قبلنا الرأي القائل إن اللاجئين المعنيين بقرار مجلس الأمن هم لاجئو ١٩٤٨، فالإسرائيليون، كما ذكرنا سابقاً، يفسرونه بأنه يعني اللاجئين الفلسطينيين بقدر ما يعني اللاجئين الإسرائيليين الذين لجأوا إلى إسرائيل نتيجة لتلك الحرب وإفrazاتها.

كما أن إعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلي قد أجل قضية اللاجئين إلى

(٣٦) انظر: إيليا زريق، «الخطة الإسرائيلية لمواجهة قضية اللاجئين»، (محاضرة أقيمت في مؤسسة شومان، عمان، ١٤/٥/١٩٩٥).

المفاوضات النهائية، مما أثار عند اللاجئين مخاوف تعكس القلق على مصيرهم، خاصة بعد عودة قيادة المنظمة وكوادرها الرئيسية إلى فلسطين، حيث أصبحت مهمة تكريس السلطة الفلسطينية، عبر المفاوضات الشاقة مع الجانب الإسرائيلي، وضعف الأوراق الفلسطينية، تدفع بمسألة اللاجئين إلى الوراء، مما جعل اللاجئين يشعرون وكأنهم سيدفعون ثمن كل هذا، خاصة أن اللاجئين يعتقدون أن مسألتهم تفتقد مرجعية واضحة، وبعد أن كانت هذه المرجعية تمثل بقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، فإن هذا القرار لم يشر إليه من بعيد أو قريب في وثائق مدريد وما بعده.

أما النازحون، فقد تم بموجب المادة ٢١ من اتفاق المبادئ الاتفاق على تشكيل لجنة رباعية (فلسطينية - أردنية - مصرية - إسرائيلية) لتقرر بالاتفاق أشكال عودة هؤلاء النازحين، وحيث إن إسرائيل موقفاً واضحاً بهذا الصدد، وحيث إن القرارات تتخذ بالإجماع، فإن إسرائيل تستطيع أن تضع الفيتو باستمرار على كل مسألة لا تتوافق ومصلحتها، وكان هذا واضحاً في مجموعة عمل اللاجئين التي عقدت سبع جولات ولم تنجز أي شيء لاتساع هوة الخلاف بين الأطراف العربية والطرف الإسرائيلي.

أما المادة ١٢ من اتفاق القاهرة الموقع في ٤/٥/١٩٩٤، فقد أكدت أن الطرفين سيدعوان حكومتي الأردن ومصر إلى المشاركة في إنشاء لجنة مستمرة، ستقر بالاتفاق السماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظم، كذلك الحال أشارت المادة ٧ من اتفاق أوسلو «أن دخول بعض نازحي عام ١٩٦٧ إلى مناطق الحكم الذاتي سيخضع للتفاوض»^(٢٧).

في آب/أغسطس ١٩٩٤، ونتيجة للمباحثات المتعددة الأطراف، وعدت إسرائيل بعودة ٢٠٠٠ حالة سنوياً، ووافقت حتى الآن على حوالي ٨٠ في المئة منهم. وبالمناسبة، فإن إسرائيل تدعي أنها سمحت في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٤ بدخول ٨٨ ألف فلسطيني إلى الضفة الغربية لأسباب إنسانية، وإذا كان هذا الزعم صحيحاً فهذا يعني أنها تسمح كل عام بدخول ما معدله ٣٥٠٠ لاجئ، وإذا ما أدركنا أن عدد اللاجئين ينوف عن الـ ٤ ملايين، فهذا يعني أن اللاجئين سينتظرون أكثر من قرن كي يعودوا.

أما الاتفاقية الأردنية - الإسرائيلية، فقد عالجت مشكلة اللاجئين كمسألة إنسانية لا كمسألة سياسية، وذلك حينما أشارت المادة ٨ منها إلى هذا الموضوع قائلة «أن مشكلة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين هي مشكلة إنسانية ومصدر للمعاناة الإنسانية وأن الطرفين سيسعيان إلى التخفيف من هذه المشاكل الناجمة عنها على الصعيد الثنائي، وإلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة، وضمن إطار اللجنة الرباعية المشتركة الفلسطينية - الأردنية - المصرية - الإسرائيلية والمجموعة متعددة الأطراف الخاصة باللاجئين». وكذلك

(٢٧) انظر: اتفاق أوسلو - ١ (١٩٩٣)، واتفاق القاهرة، أوسلو - ٢ (١٩٩٤).

تشير المادة نفسها، فقرة ٢ - ب، إلى أن يعمل الجانبان على توطينهم^(٣٨).

التصور الإسرائيلي

من خلال ما تقدم، ومن خلال التعاطي التاريخي الإسرائيلي المتجاهل لمسألة اللاجئين والهروب المستمر من هذه المسألة، والتلامس الخجول معها حينما يرتفع صوت الضغوط الخارجية، نستطيع أن نلقي الضوء على التصور الإسرائيلي المستقبلي لمسألة اللاجئين، حيث تنطلق إسرائيل من تعاملها مع مسألة اللاجئين من ثلاثة محاور:

المحور الأول: عدم مسؤولية إسرائيل عن مسألة اللاجئين، ووضع المسؤولية بالكامل على الجانب العربي، وبالتالي التهرب من أية استحقاقات قد تترتب عليها نتيجة هذه المسؤولية.

المحور الثاني: الحجج الأمنية، وبالتالي فإنها لن تسمح إلا بعودة أعداد متواضعة سنوياً في الظروف الراهنة، حتى تصبح واثقة من قدرة السلطة الفلسطينية على تدجين كل معارض لعملية السلام، وهذا يعني مراقبة مدى جدية السلطة الفلسطينية في استجابتها للمطالب الإسرائيلية، ويعني كذلك التشدد في عدم السماح لأي من العائدين في الاستقرار قرب الخط الأخضر.

المحور الثالث: العامل الديموغرافي، فإسرائيل لا تريد أن تكون هناك دولة ثنائية القومية، في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني إذا ما بقيت الأمور مرتبطة بالسيادة الإسرائيلية، فإن ثقلًا ديموغرافياً عربياً كبيراً سيقع تحت السيادة الإسرائيلية وإن كان ذلك ضمن إطار الحكم الذاتي، الأمر الذي يشكل قنبلة بشرية قابلة للانفجار في كل لحظة.

وقد لخص شمعون بيريس المواقف الإسرائيلية إزاء هذه القضية، مدغداً عواطف المجتمع الدولي، حين أسهب كثيراً في مقدمة عن الدوافع الإنسانية، والحديث عن معاناة اللاجئين، والتباكي على مصيرهم، والطلب بصوت عال بإيجاد حل عادل منصف ومعقول.

ففي موقف عاطفي إزاء اللاجئين، يشير بيريس عواطف الآخرين قائلاً: «أن مرأهم - أي اللاجئين - يبعث الشجن في النفس، وما من شخص متعقل يشيح بوجهه بعيداً في اللامبالاة، أو يعتقد أن معاناة هؤلاء هي عقاب إلهي وأنها حصلت لأنهم أشرار»^(٣٩)، ويضيف قائلاً: «لا يوجد شعب في العالم كاليهود يعرف معنى المعاناة الشخصية والعائلية والقومية، فنحن أمة من اللاجئين»^(٤٠).

رغم هذا الاستعطاف، والحرص الإنساني على مسألة اللاجئين، فإن بيريس يقول إن

(٣٨) انظر: المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية، وادي عربية.

(٣٩) بيريس، الشرق الأوسط الجديد، ص ١٧٦.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

الحل المنصف والمعقول «هو ذلك الحل الذي يأخذ في صياغاته بعين الاعتبار الحاجات، والضغوط، والآمال والإمكانات كلها ولسائر الأطراف المعنية»^(٤١).

وهذا يعني الاستجابة أيضاً لآمال وإمكانات إسرائيل، التي، كما أشرنا، لها موقف واضح في تجاهل هذه المشكلة، بل إن بيريس نفسه يعود في نهاية حديثه حول مسألة اللاجئين لينسف كل ما تحدث عنه، وليمحو كل تلك الصفحة من أحاديثه البراقة حين يقول: «بالنتيجة لا مجال للقبول بهذا المطلب – لا الآن ولا في المستقبل، وما من حكومة إسرائيلية ستوافق على استراتيجية تفضي إلى تدمير كياننا القومي»^(٤٢).

إذا كان بيريس، صاحب جائزة نوبل للسلام، يرى في عودة اللاجئين إلى ديارهم تدميراً للكيان الإسرائيلي، فلا لوم على قوى اليمين الإسرائيلي المتطرف، في مواقفه العنصرية القومية ليست فقط من مسألة اللاجئين بل من كل العرب، إذ هي تتجاهل كلية هذه المسألة، بل إن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق نتنياهو يدفع بالقضية بعيداً ويرى «أن الوضع الخطير والحقيقي المتمثل في عدم وجود مأوى للفلسطينيين نشأ بعد حرب الخليج، بعد أن طردت الكويت الفلسطينيون من أراضيها كرد على تعاونهم مع المحتلين العراقيين»^(٤٣).

وهكذا فإن نتنياهو يتجاهل مأساة أكثر من أربعة ملايين فلسطيني موجودين خارج بلادهم بسبب الاحتلال الإسرائيلي لديارهم، ويزعم أن المأساة الفلسطينية هي تلك التي نتجت عن حرب الخليج.

لقد بقيت التغيرات التي حدثت في الموقف الإسرائيلي من مسألة اللاجئين طفيفة ومحدودة، وليس الاختلاف في المواقف بين الحزبين الرئيسيين بالشيء الذي يمكن الإشارة إليه، وأن عدم تغيير الطواقم الخاصة بقضية اللاجئين رغم تعاقب الليكود والعمل على الحكم يؤكد هذا الأمر، ورغم ذلك يمكن الإشارة إلى بعض المواقف الجديدة في النقاط التالية:

- تؤكد إسرائيل عدم مسؤوليتها الأولية والأخلاقية والقانونية عن مسألة اللاجئين.
- بما أن الهدف المركزي للسلام هو وضع حد لمعاناة الناس، فإن ذلك يدفع بضرورة وضع حد لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين، وأن على كل الفرقاء في عملية التسوية المساهمة في هذا الحل.
- توافق إسرائيل على عودة بعض اللاجئين إلى أراضي الدولة الفلسطينية (مستقبلاً)، أما في ما يتعلق ببعض الحالات الإنسانية، فإن إسرائيل لا تمنع من النظر فيها منفردة.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٤٢) نتنياهو، مكان تحت الشمس، ص ٢٠٠.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

● لا مانع من التعويض الجماعي لأولئك الذين فقدوا ممتلكاتهم عام ١٩٤٨ على أن تدفع هذه التعويضات للحكومات المضيفة لتقوم بعملية دمج واستيعاب اللاجئين لديها، شريطة أن تقوم الدول العربية بتعويض اللاجئين اليهود بالمثل، على أن يكون ذلك تحت إشراف دولي.

● تحويل الموضوع إلى موضوع إنساني فقط.

وتبقى مسألة التوطين والتأهيل على رأس المسائل التي طرحتها إسرائيل كحل مقبول لديها لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وهذه ما سنقف عنده لاحقاً.

إعادة التأهيل والتوطين

حيث إن إسرائيل ترفض مسألة العودة، رغم أن الفلسطينيين يشيرون بأنه حتى لو تمت الموافقة على العودة فإن نسبة كبيرة من اللاجئين لا تسمح لهم ظروفهم بحكم الزمن وتفاعلاته بالعودة، فإن المسألة تبقى مسألة معنوية، والإسرائيليون يشكون في ذلك ويرون أن الحل الأكثر واقعية هو في إعادة تأهيل اللاجئين، وذلك عن طريق تحسين وضعهم المعيشي، وإعادة بناء البنية التحتية لهم من مساكن حديثة، وطرق، ووسائل التعليم وصحة، وماء وكهرباء... إلخ، وإخراجهم نهائياً من مخيماتهم ثم توطينهم حيث يقيمون، فذلك وحده كفيل بأن ينهي مسألة اللاجئين، بل لن تعود هناك حاجة إلى الأنروا. وأما باقي الحالات التي قد ترغب بالعودة، وخاصة اللاجئين في لبنان، فيمكن استيعابهم تدريجياً وتحت الرقابة والإشراف الإسرائيليين، في مناطق السلطة الفلسطينية، أو في مناطق الكونفدرالية الأردنية - الفلسطينية إذا ما تمت مستقبلاً، أو في مناطق الدولة الفلسطينية إذا أقيمت مستقبلاً أيضاً.

وفي هذا التصور يقترح شمعون بيريس أن تقسم المسألة على مراحل تتزامن مع مراحل المفاوضات؛ ففي المرحلة الأولى، مرحلة المفاوضات، يمكن تحسين أوضاع اللاجئين، وخاصة مخيماتهم، وفي المرحلة الثانية، المرحلة الانتقالية، يصار إلى العمل على إعادة التأهيل وإقامة هياكل ارتكازية اقتصادية. وفي المرحلة النهائية تصاغ التسوية الدائمة، حيث لن تبدي إسرائيل أية اعتراضات على الانتقال الحر إلى داخل المناطق الفلسطينية. ويقول بيريس، صاحب هذا التصور، إن أغلب اللاجئين موجودون أصلاً في المخيمات ضمن المنطقة التي ستندرج في الاتفاقيات السياسية المبحوثة في الفصل الثالث عشر^(٤٤). ويرى أن استيعاب اللاجئين، خاصة المقيمين منهم في لبنان والذين يرغبون في الانتقال إلى أراضي السلطة الفلسطينية، فيما بعد، سيعمل على استقرار الوضع في لبنان ويساهم في الاستقرار العام للمنطقة. بل إن أحداً لن ينكر حق أي فلسطيني في دخول أراضي الكونفدرالية، مثلما لا توجد أية عدالة أخلاقية في حرمان أي يهودي من حق المجيء إلى إسرائيل^(٤٥).

(٤٤) بيريس، المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

ويؤكد هذا التوجه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك، الذي أعلن أمام وسائل الإعلام يوم الاثنين ٢٩/١١/١٩٩٩ أن إسرائيل لا تعارض عودة معقولة للفلسطينيين إلى أراضي السلطة الفلسطينية فيما بعد^(٤٦).

خاتمة

ما زالت مسألة اللاجئين تمثل جوهر المسألة الفلسطينية لأنها متعلقة بالناس مباشرة، ولأنها تعني نسبة كبيرة من الشعب الفلسطيني. وإذا لم تحل هذه المسألة حلاً عادلاً مقبولاً، فإن المسألة الأم، «المسألة الفلسطينية»، لن يكون لها حل نهائي، وستبقى المنطقة عرضة للتوترات وعدم الاستقرار مستقبلاً، خاصة أن هؤلاء يعود الفضل الأكبر في إبقاء المسألة الفلسطينية حية، فهم الذين قادوا زمام الثورة الفلسطينية من الخارج، وعلى أيديهم أنشئ الكيان الفلسطيني، أي منظمة التحرير الفلسطينية، الذي أصبح الكيان الرسمي والشعبي لعموم الفلسطينيين حيثما وجدوا، وأن هؤلاء إذا لم تحل قضيتهم حلاً عادلاً مرضياً فإنهم وأجيالهم فيما بعد لقادرون على إعادة الكرة مرة أخرى، ودفع المنطقة إلى حالة من التوتر والحروب مستقبلاً.

إن المعطيات على أرض الواقع لا تساعد على إيجاد الحل المنشود، فإسرائيل ترفض تحت ذرائع عديدة عودة اللاجئين إلى مناطقهم، وتحت الحجج الأمنية لا تسمح حتى بالعودة المقبولة إلى مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، بل على العكس، فقد دفعت سياسات الحكومة الليكودية باتجاه إعادة إحياء الفكرة القديمة، فكرة «الترانسفير»، والدفع بموجات هجرة جديدة بدل العمل على استيعاب اللاجئين، وتعتمد إسرائيل على الوضع الراهن، المتمثل بضعف الموقف الفلسطيني، والمساندة الأمريكية المطلقة للموقف الإسرائيلي والتي تجلت بوضوح بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وتردي الوضع العربي وتلويح إسرائيل بقضايا أخرى كالمستوطنات والقدس والدولة، بحيث يصار إلى سياسة التبادل والتنازل في مسألة اللاجئين لمصلحة مسائل أخرى، ويدفع في ذلك الواقع المعقد الذي نشأ للاجئين الفلسطينيين بحكم عامل الزمن، حيث أصبح للبعض ظروف اجتماعية واقتصادية يصعب معها تغليب العودة الفعلية على هذا الوضع، وإن كان ذلك لا ينفي حق اللاجئين في العودة ولو معنوياً.

ثمة حلول كانت المفوضية العليا لإغاثة اللاجئين قد طرحتها للتعامل مع مشكلات اللاجئين بشكل عام، وهي العودة إلى الوطن الأم بكامل الرغبة والإرادة، أو الاندماج في البلد المضيف، أو البقاء داخل المخيمات. وبالنسبة إلى الحل الأول، أي العودة الطويلة، فإذا كانت الرغبة العامة للاجئين الفلسطينيين هي العودة إلى ديارهم فإن هذه الرغبة تصطدم بالموقف الإسرائيلي الرافض للعودة كما أسلفنا سابقاً، وكذلك بالتغيرات المعقدة الديموغرافية التي طرأت على اللاجئين بحيث تضاعفت أعدادهم بشكل كبير جداً، ثم

(٤٦) إذاعة إسرائيل، نشرة أخبار السابعة في ٢٩/١١/١٩٩٩.

التدخلات الاجتماعية والاقتصادية المتشعبة التي طرأت على الأجيال اللاحقة، كذلك التغيرات الجغرافية التي أحدثتها إسرائيل على القرى والمدن التي أخرجت منها اللاجئين.

أما الحل الآخر، وهو البقاء في المخيمات، فقد أثبتت الوقائع فشله، حيث لم تستطع الأنروا القيام بهذه المهمة حينما عملت على مساعدة اللاجئين اقتصادياً، وبالتالي الاندماج حيث يسكنون، والسبب يعود إلى أن الوكالة تعاني من عجز مالي بشكل مستمر، ثم إن تلبية الحاجات الاقتصادية للاجئين لن يقود إلى تلبية حاجاتهم السياسية، الأمر الذي يعني إبقاء الباب مفتوحاً على أسوأ الاحتمالات.

أما الحل الثالث، الاندماج، فهو أن يندمج اللاجئون في الأوساط التي يعيشون بينها اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وبالتالي سياسياً، فإذا كان الوضع بالنسبة إلى اللاجئين داخل الضفة والقطاع ممكناً وسهلاً في مختلف الميادين، باعتبار أن اللاجئين يعيش على جزء من بلده، فإن المسألة أكثر تعقيداً في الخارج، وإن كانت ميسرة في بعض الدول العربية كما هو الحال في الأردن، حيث منحت الحكومة الأردنية اللاجئين الفلسطينيين الجنسية الأردنية، إلا أن ذلك لم يسقط حق العودة أو المطالبة بها من قبل اللاجئين، وظهر ذلك بوضوح في مؤتمرات اللاجئين، كما أن مسألة فك الارتباط الأردني - الفلسطيني قد أثارت بدورها ظاهرة أخرى، وهي مسألة صعوبة الاندماج السياسي.

إن هذا يعني أن رغبة اللاجئين الفلسطينيين في العودة سببها العوامل السياسية أولاً ثم الاقتصادية والثقافية، ويبقى العائق الوحيد هو إسرائيل والأسباب الأيديولوجية التي تتصف بالعنصرية، فالحلول الثلاثة الآنف الذكر تصطدم بمعوقات أساسية، فالبقاء في المخيمات لن يسمح بتحسين الأوضاع الاقتصادية للاجئين لضعف الإمكانيات، أما العودة والاندماج فقد يكونان مترابطين، حيث أشار قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ إلى مسألة العودة أو التعويض، ما يعني مراعاة طموحات وتوجيهات اللاجئين في العودة ومساعدته على الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويمكن القول مرة أخرى إن عودة اللاجئين تبقى بحاجة إلى موافقة إسرائيل، وهذا يتطلب تغييرات جذرية في التوجهات والأيديولوجية الإسرائيلية نحو اللاجئين، الأمر الذي يصعب توقعه من الدولة الإسرائيلية، وبالتالي فإن المشكلة ستبقى قائمة ومستمرة وإن مضاعفاتها السياسية ستفاعل وتتصاعد، مما سيؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة وفشل عملية السلام في الشرق الأوسط. ولذا فإن إسرائيل التي تركت الباب مفتوحاً مع الدول العربية الأخرى التي توصلت معها إلى حل ولم تغلقه نهائياً، تركت الباب هنا أيضاً، أي في مسألة اللاجئين، مفتوحاً على مختلف الاحتمالات ■